

فإحدى تلك بسط الأفتار لو أن شخصين ولدا معا ملتصقين ومات أحدهما
 فإن أمكن فصله من الحي من غير ضرر يلحقه وجب فصله والأرجح أن يفعل بالميت
 المكين من الغسل والتكفين والصلاة وامتنع الذين لعدم إمكانه ويستغل سقوطه فوات
 سقط وجب دفن ما سقط وإن مات معاً وكذا ذكره في أو اثنين غسلهما معاً وكفنها
 معاً وصلين عليهما معا ودفنهما معاً القول الظاهر ويحتمل أن يقال يجب فصلهما إن
 أمكن وإن كانا ذكرًا وإناحي وأمكن فصلهما فالظاهر وجوبه وإن لم يمكن فعلنا ما أمكن
 فعله وعليه فلو كان ظهر أحدهما ملتصقا بظهر الآخر أحرم أحدهما بالصلاة للقبلة
 فإذا تم الصلاة استدير من صلي للقبلة وأحرم الآخر الملتصق به في الذكر في الاستقبال
 ونحوه والله أعلم أه أتولى ومعلوم أن صلاة الحي صحیحته وإن حتمنا بنجاسته ما
 في جوار الميت كما لو جسس الحي في مكان نجس وإذا احتل فضل الميت بعد فينبغي أنه
 يجب على الحي قصنا ما وصله لأنه تبين أنه صلي وهو حامل نجاسة في جوار الميت وهي
 وإن كان محمد نهما لا تعظم حكم الظاهر إلا ما دام صاحبها يحمل عدم وجوب القضا
 لتبديله منه ما دام متصلا بمنزلة الجزر ولعل هذا هو الأثر المستحب حاشية نهاره

وهن أو ليك رقيقا ونسأ الله العظيم المنان
 الموت على الإسلام والايام بجاه سيد المرسلين
 والمحدثه وب العالمين وكان الفراغ من نسخ
 هذا الكتاب المبارك يوم الاحد احد وعشرين
 من شهر روال سنة الف ومائتين اثنين وخمسين
 من هجرة صلوات الله عليه وسلم على يدي
 الفقير محمد المغربي المالكي
 مذهب البيري
 اللهم صل
 على النبي



Copyright © King Saud University